

العلاقات الجزائرية-الأوروبية في العهد العثماني من خلال كتاب "حول قراصنة البحر الأبيض المتوسط وسبل القضاء

عليهم" للألماني فريدريش فيلهلم هيرمان (Friedrich Wilhelm Herrmann)

Algerian-European Relations during the Ottoman Period through the Book "Über die Seeräuber im Mittelmeer und ihre Vertilgung" by the German Friedrich Wilhelm Herrmann

فكاير عبد القادر *

جامعة الجبيلي بونعامة - خميس مليانة

مخبر المؤسسات الجزائرية عبر التاريخ ودورها في التنمية

البريد الإلكتروني: fkairak@yahoo.fr

تاريخ النشر	تاريخ القبول	تاريخ الإرسال
2022/03/10	2022/02/02	2022/01/6

الملخص:

تتناول هذه الدراسة العلاقات الجزائرية-الأوروبية خلال العهد العثماني من خلال تحليل كتاب فريدريش فيلهلم هيرمان (Friedrich Wilhelm Herrmann) «حول قراصنة البحر في البحر الأبيض المتوسط والقضاء عليهم» (1815). وتتمحور الإشكالية حول كيفية تمثّل الكاتب الألماني لطبيعة هذه العلاقات، وما تعكسه من تصورات أوروبية تجاه إيالة الجزائر ودورها البحري في المتوسط. تعتمد الدراسة على قراءة تحليلية-نقدية لمضامين الكتاب، من خلال تتبع عرض هيرمان للعلاقات الجزائرية مع القوى الأوروبية الكبرى مثل فرنسا، إسبانيا، بريطانيا، هولندا، والدول الاسكندنافية، إضافة إلى الدول الهانزية والولايات المتحدة الأمريكية. وتُبرز النتائج أن هذه العلاقات اتسمت بالتذبذب بين الصراع العسكري والتسويات الدبلوماسية المؤقتة، في إطار توازنات قوى غير مستقرة. كما تكشف الدراسة أن خطاب هيرمان لا يقتصر على الوصف التاريخي، بل يعكس رؤية أوروبية إيديولوجية أسهمت في تشكيل صورة نمطية عن الجزائر ودورها في البحر المتوسط خلال مطلع القرن التاسع عشر.

الكلمات المفتاحية

العلاقات الجزائرية-الأوروبية؛ إيالة الجزائر؛ البحر الأبيض المتوسط؛ فريدريش فيلهلم هيرمان؛ القرصنة البحرية.

Abstract

This study examines Algerian-European relations during the Ottoman period through an analysis of Friedrich Wilhelm Herrmann's book "On the Pirates of the Mediterranean and Their Destruction" (1815). The central research question addresses how the German author represented the nature of these relations and what this representation reveals about European perceptions of the Regency of Algiers and its maritime role in the Mediterranean. The study adopts an analytical and critical reading of the book's content by tracing Herrmann's depiction of Algerian relations with major European powers such as France, Spain, Britain, the Netherlands, Scandinavian states, the Hanseatic cities, and the United States of America. The findings show that these relations were characterized by fluctuation between military confrontation and temporary diplomatic settlements, within an unstable balance of power. The study further demonstrates that Herrmann's discourse goes beyond historical description to reflect an ideological European perspective that contributed to shaping a stereotypical image of Algiers and its role in the Mediterranean in the early nineteenth century.

* المؤلف المرسل

Keywords

Algerian–European relations; Regency of Algiers; Mediterranean Sea; Friedrich Wilhelm Herrmann; maritime piracy.

مقدمة

تُعد العلاقات الجزائرية-الأوروبية خلال العهد العثماني من القضايا المركزية في تاريخ البحر الأبيض المتوسط، نظرًا لما اتسمت به من تعقيد وتداخل بين الصراع البحري والمصالح التجارية والدبلوماسية. فقد شكلت إيالة الجزائر أحد الفاعلين البحريين الرئيسيين في المتوسط، الأمر الذي جعل علاقاتها مع الدول الأوروبية تتأرجح بين المواجهة العسكرية المباشرة والتسويات المؤقتة التي فرضتها توازنات القوى الإقليمية والدولية. في هذا السياق، يكتسب كتاب فريدريش فيلهلم هيرمان «Über die Seeräuber im Mittelmeer und ihre Vertilgung» (1815) أهمية خاصة، لأنه يقدم معالجة أوروبية شاملة للعلاقات بين الجزائر والدول الأوروبية خلال الفترة الحديثة المبكرة ما بين القرن السابع عشر وبداية القرن التاسع عشر. إذ لا يقتصر هذا العمل على وصف ظاهرة النشاط البحري الجزائري، بل يعالج طبيعة العلاقات التي ربطت الجزائر بعدد من القوى الأوروبية عبر التطرق إلى أهم الأحداث التي طبعت هذه العلاقات. مثل فرنسا، إسبانيا، بريطانيا، هولندا، الدنمارك، السويد، والنمسا، إضافة إلى الدول الهانزية والولايات المتحدة الأمريكية. وانطلاقًا من ذلك، تهدف هذه الدراسة إلى تحليل كيفية بناء هيرمان لصورة العلاقات الجزائرية-الأوروبية، من خلال تتبع الأبعاد السياسية والعسكرية والدبلوماسية التي عرضها في كتابه، مع الوقوف عند منطق التمثيل الذي اعتمده في تفسير هذه العلاقات. كما تسعى إلى إبراز الطابع المتغير لهذه العلاقات بين الصراع والتفاوض، وإظهار حدود الرؤية الأوروبية التي يقدمها النص، والتي تعكس سياقات فكرية وسياسية ارتبطت بأوروبا ما بعد الحروب النابليونية ومؤتمر فيينا.

1- نبذة عن سيرة حياة فريدريش فيلهلم هيرمان

يُعدّ فريدريش فيلهلم هيرمان (Friedrich Wilhelm Herrmann) واحدًا من النماذج الدالة على مسار المثقف الألماني في أواخر القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر، حيث تداخلت تجربته الذاتية مع التحولات السياسية والفكرية الكبرى التي عرفتها أوروبا في سياق ما بعد الثورة الفرنسية والحروب النابليونية. وُلد هيرمان في 28 يونيو 1775 بمدينة ميتفايدا (Mittweida) في إقليم ساكسن (Sachsen)، في بيئة اجتماعية متواضعة، إذ كان والده جنديًا سابقًا في حرب السنوات السبع (Seven Years' War)، قبل أن يشغل وظائف بسيطة لم تُمكنه من تحسين وضع الأسرة المعيشي. وقد انعكست هذه الظروف على طفولة هيرمان، حيث اضطر منذ سن مبكرة إلى الاعتماد على نفسه، فاشتغل بالتدريس الخصوصي لتأمين احتياجاته التعليمية⁽¹⁾.

التحق هيرمان سنة 1792 بجامعة لايبزيغ (Universität Leipzig) لدراسة اللاهوت البروتستانتي، غير أن اهتماماته العلمية اتسعت لتشمل الفيلولوجيا (philology)، وهو علم فقه اللغة ودراسة النصوص واللغات القديمة، والتاريخ والجغرافيا، وهو ما يعكس نزعة موسوعية مبكرة. وقد اقترنت هذه المرحلة بظروف معيشية صعبة، دفعته إلى الانخراط في النشاط الكتابي لتأمين مورد مالي، حيث كتب في مجالات أدبية وعلمية متعددة. وتمكّن سنة 1798 من نيل درجة الدكتوراه في الفلسفة، وهو ما أتاح له الولوج إلى ميدان التعليم⁽²⁾.

بدأت مسيرته المهنية سنة 1799 عندما عُيّن نائب مدير (Conrector) في مدينة لوّين (Lübben)، حيث جمع بين العمل التربوي والنشاط التأليف. وقد أسهمت كتاباته، خاصة ذات الطابع التربوي والأخلاقي، في تعزيز مكانته داخل الأوساط الثقافية، كما حصل على عضوية عدد من الجمعيات العلمية، ونال لقب مستشار لدى بلاط سفارتسبورغ-رودولشتات (Schwarzburg-Rudolstadt)⁽³⁾، وهو ما يعكس اندماجه في النخبة الفكرية والسياسية لعصره⁽⁴⁾. في سنة 1805 انتقل إلى هامبورغ (Hamburg) للعمل في المجال الصحفي، حيث ارتبط بمجلة (Minerva)، غير أن هذه التجربة لم تكلل بالنجاح، إذ واجه صعوبات مهنية ومعيشية حادة، ما جعله يصف تلك الفترة بأنها من أقسى مراحل حياته. وفي سنة 1806، انتقل إلى لوبيك (Lübeck) للعمل أستاذًا في مدرسة كاتارينيوم (Katharineum)، حيث أسهم في تطوير المؤسسة التعليمية، كما تولى مهام إضافية مثل إدارة مكتبة المدينة⁽⁵⁾.

تزامنت إقامته في لوبيك مع فترة الاحتلال الفرنسي في سياق الحروب النابليونية بقيادة نابليون بونابرت (Napoléon Bonaparte)، وهي مرحلة كان لها تأثير عميق في مواقفه الفكرية والسياسية. فقد عبّر هيرمان عن نزعة وطنية واضحة، وشارك في تعبئة الرأي العام من خلال كتاباته وخطبه، داعيًا إلى مقاومة الاحتلال والانخراط في الدفاع عن الوطن. وعندما أعيد احتلال المدينة سنة 1813، اضطر إلى الفرار نحو منطقة ميكلنبورغ (Mecklenburg) بشمال ألمانيا، حيث قضى عدة أشهر في ظروف صعبة، محاولًا في الوقت ذاته استعادة صحته التي تدهورت نتيجة سنوات من الجهد المتواصل⁽⁶⁾.

بعد عودته إلى لوبيك، واصل هيرمان نشاطه العلمي والأدبي، وبلغت مسيرته ذروتها مع نشر كتابه سنة 1815 بعنوان " *Über die Seeräuber im Mittelmeer und ihre Vertilgung* " ، الذي جاء في سياق النقاشات الأوروبية المرتبطة بإعادة تنظيم العلاقات الدولية عقب مؤتمر فيينا (Kongreß in Wien). وقد عكس هذا العمل اهتمامه بالقضايا السياسية والدولية، حيث تناول ظاهرة القرصنة في البحر الأبيض المتوسط من منظور تاريخي وإحصائي، موجِّهاً خطابه إلى صناع القرار الأوروبيين، في محاولة للتأثير على سياساتهم تجاه الأمن البحر⁽⁷⁾.

ويكشف هذا العمل أيضاً عن البنية الفكرية لهيرمان، إذ جمع بين التحليل العلمي والخطاب السياسي، مع توظيف تصورات غمطية سائدة في الفكر الأوروبي تجاه شعوب شمال إفريقيا، مع تمييزه بين مستويات الحكم داخل الدولة العثمانية. ويجعل هذا الطرح من كتاباته مصدراً مهماً لفهم الذهنية الأوروبية في تلك المرحلة، خاصة فيما يتعلق بالعلاقات بين أوروبا والعالم المتوسطي⁽⁸⁾.

توفي هيرمان في 17 يناير 1819 بمدينة لوبيك، بعد مسيرة حافلة بالعطاء العلمي والتربوي، عانى خلالها من أمراض مزمنة أثّرت على نشاطه في سنواته الأخيرة. ويُعدّ مثلاً للمثقف الذي جمع بين التعليم والكتابة والانخراط في قضايا عصره، حيث يعكس مساره تفاعل الفكر الألماني مع التحولات السياسية الكبرى في أوروبا خلال مطلع القرن التاسع عشر⁽⁹⁾.

2- التعريف بكتاب فريدريش فيلهلم هيرمان

يُعدّ كتاب وعنوانه: "Ueber die Seeräuber im Mittelmeer und ihre Vertilgung: Ein Völkerwunsch an den erlauchten Kongreß in Wien, mit den nöthigen historischen und statistischen Erläuterungen"، ترجمته إلى العربية: «حول قراصنة البحر في البحر الأبيض المتوسط والقضاء عليهم: مطلب الشعوب إلى المؤتمر الموقر في فيينا، مع الشروح التاريخية والإحصائية اللازمة» من المؤلفات الأوروبية الصادرة سنة 1815 في مدينة Lübeck عن دار M. Michelsen، في سياق تاريخي أعقب الحروب النابليونية وتزامن مع انعقاد مؤتمر فيينا. ويتناول الكتاب ظاهرة القرصنة في الدول المغاربية (الجزائر، تونس، طرابلس، والمغرب) في البحر الأبيض المتوسط، حيث يقدم عرضاً يجمع بين المعطيات

التاريخية والإحصائية، مع توجيه الخطاب إلى مؤتمر فيينا، في إطار نقاشات تلك المرحلة حول أمن الملاحة البحرية والتجارة الأوروبية في البحر الأبيض المتوسط.

يتناول المؤلف ظاهرة ما يسميه «قرصنة البحر المتوسط» المنسوبة إلى دول المغاربية (Barbaresken)، ويطرحها باعتبارها قضية أوروبية مشتركة، لا تمسّ دولة بعينها، بل تؤثر في مجمل الأمن البحري والتوازن السياسي في الحوض المتوسطي. ومن هذا المنطلق، قدّم هيرمان كتابه بوصفه «نداءً شعبيًا» موجّهًا إلى القوى الأوروبية الكبرى المجتمعة في مؤتمر فيينا، داعيًا إلى اتخاذ تدابير حاسمة للقضاء على هذه الظاهرة.

أهدى المؤلف عمله إلى عدد من أبرز ملوك وأباطرة أوروبا في تلك المرحلة، تم وضعه مباشرة بعد بيانات نشر الكتاب، وفي مقدمتهم فرانتس الأول (Franz I) إمبراطور النمسا، وألكسندر الأول (Alexander I) إمبراطور روسيا، وفريدريش فيلهلم الثالث (Friedrich Wilhelm III) ملك بروسيا، ولويس الثامن عشر (Ludwig XVIII) ملك فرنسا، وفرديناند السابع (Ferdinand VII) ملك إسبانيا، وكارل الثالث عشر (Karl XIII) ملك السويد والنرويج، وفريدريش السادس (Friedrich VI) ملك الدنمارك، كما شمل الإهداء أيضًا فيلهلم فريدريش (Wilhelm Friedrich) الأمير السيادي لهولندا، إضافة إلى شخصيات ذات مكانة سياسية رفيعة مثل جورج (Georg) الأمير الوصي على إنجلترا، وجوزيف لودفيغ (Joseph Ludwig) الأمير الوصي على البرتغال، وكارل يوهان (Karl Johann) ولي عهد السويد والنرويج، وهو ما يعكس بوضوح الطابع السياسي للعمل وسعي مؤلفه إلى التأثير في دوائر الحكم وصنّاع القرار في أوروبا⁽¹⁰⁾.

يتكوّن الكتاب من 439 صفحة، ويضم خمسة أقسام رئيسية جاءت في بنية منهجية دقيقة تجمع بين العرض التاريخي والتحليل السياسي والإحصائي. فقد خُصّص القسم الأول لتقديم لمحات تاريخية حول دول شمال إفريقيا، المغرب والجزائر وتونس وطرابلس مما يؤسس إطارًا وصفيًا عامًا للدول موضوع الدراسة⁽¹¹⁾. ما القسم الثاني، فيقدّم عرضًا تاريخيًا مفصّلًا للعلاقات بين هذه الدول والدول الأوروبية خلال القرون الثلاثة السابقة، وهو قسم ذو أهمية خاصة لدراسة العلاقات الدبلوماسية والعسكرية

والاقتصادية بين ضفتي المتوسط⁽¹²⁾ . وقد اعتمدنا على هذا القسم في عرض العلاقات الجزائرية الأوروبية في هذا المقال.

ويتناول القسم الثالث القدرات البشرية والطبيعية والعسكرية للدول المغاربية في النصف الأول من القرن التاسع عشر⁽¹³⁾، في حين حُصِّص القسم الرابع لمناقشة ظاهرة القرصنة البحرية ذاتها، بما في ذلك أساليب ممارستها، ووضع الأسرى المسيحيين، ثم طرح تساؤلات صريحة حول عدالة وإمكانية ونتائج التدخل الأوروبي الحاسم ضد هذه الدول⁽¹⁴⁾. أما القسم الخامس فهو عبارة عن قسم بيليوغرافي يستعرض المؤلفات الأوروبية المتعلقة بالدول المغاربية .

وورد في نهاية الكتاب ملحق يضم إحالات إلى مصادر تاريخية أوروبية كبرى، مع ذكر عناوين لخرائط خاصة بشمال إفريقيا (المغرب، الجزائر، تونس، طرابلس)، إضافة إلى أخبار سياسية معاصرة تتعلق بعلاقات هذه الدول بالقوى الأوروبية، وكذلك إعلانات بيليوغرافية لكتب حديثة صادرة آنذاك، مما يعكس الطابع التوثيقي الشامل للعمل.

وعليه، لا يقتصر هذا الكتاب على كونه وصفاً تاريخياً لواقع البحر المتوسط، بل يُعد وثيقة فكرية وسياسية تعكس النظرة الأوروبية الاستعمارية المبكرة تجاه دول شمال إفريقيا، وتُبرز الخلفيات الإيديولوجية التي مهّدت لاحقاً للتدخلات العسكرية والاحتلال، خاصة في حالة الجزائر.

لقد حظي كتاب هيرمان باهتمام الدارسين الجامعيين المعاصرين في أوروبا، من بينهم ماغنوس رِسل (Magnus Ressel)، حيث عرض رؤية فريدريش هيرمان لمنطقة المغرب من خلال تناول علاقات مدن الهانزا مع الدول المغاربية، بما في ذلك الإيالة الجزائرية ضمن إطار “القضية المغاربية” العامة. ويبيّن أن هيرمان لم يركّز على المصالح التجارية الواقعية لهذه المدن مع الجزائر وبقية الإيالات المغاربية، بل قدّم صورة أيديولوجية تعتبر هذه المنطقة عائقاً أمام التقدم الأوروبي. فبينما اتسمت علاقات الهانزا مع الجزائر وباقي الموانئ المغاربية بالبراغماتية والتكيف عبر التراخيص والتفاوض لضمان الملاحة والتجارة، أعاد هيرمان تفسيرها ضمن خطاب أخلاقي متأثر بالتنوير يدعو إلى القضاء على “القرصنة” بوصفها نقيضاً للحضارة. ويخلص رِسل إلى أن هذا التصور يعكس نزعة طوباوية برجوازية تتعارض مع منطق الواقعية السياسية الذي حكم سلوك الهانزا تجاه الدول المغاربية⁽¹⁵⁾.

3- تصور هيرمان عن قوة الجزائر البحرية وعلاقتها بأوروبا

مع بداية حديثه عن العلاقات بين الجزائر ودول أوروبا، وضع الكاتب الألماني فريدريش هيرمان (Friedrich Herrmann) وصفاً لحالة الجزائر، مفاده أنّها شكّلت خلال القرن السابع عشر أقوى الكيانات السياسية في البحر الأبيض المتوسط ضمن ما يُعرف بدول البربر، مستندة إلى قوة أسطولها البحري ونشاط قراصنتها (Korsaren) الذين نشروا الخوف في الأوساط الأوروبية. ويؤكد أنّ هذا الخوف استمر في الذاكرة الأوروبية خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، رغم تراجع الأسس الفعلية له، وعلى رأسها قوة البحرية الجزائرية. كما يضيف أنّ الجزائر في مطلع القرن التاسع عشر أصبحت تعيش على إرثها البحري السابق، مستفيدة من الصورة الذهنية التي ترسخت عنها في أوروبا، ومُحسنة توظيفها في علاقاتها الدبلوماسية، معتبراً أنّها اتسمت بالتشدد في المفاوضات وعدم الوفاء بالالتزامات، وهو ما شجع، في رأيه، دول الساحل البربري الأخرى على اتباع النهج نفسه ورفع سقف مطالبها في تعاملها مع القوى الأوروبية⁽¹⁶⁾. وقد عرض هيرمان (Herrmann) في كتابه طبيعة العلاقات التي ربطت الجزائر بعدد من الدول الأوروبية وهي: البرتغال (Portugal)، وإسبانيا (Spanien)، وفرنسا (Frankreich)، وهولندا (Niederlande)، وبريطانيا (Großbritannien)، والدانمارك (Dänemark)، والسويد (Schweden)، والدول الإيطالية (Italianische Staaten)، والنمسا (Österreich)، وروسيا (Russland)، وألمانيا (Deutschland)، إضافة إلى الولايات المتحدة الأمريكية (United States of America)، مبرزاً سمات وأنماط هذه العلاقات بين الصدام العسكري، والمفاوضات الدبلوماسية، والاتفاقات المؤقتة التي كانت تتأثر بتوازنات القوة في البحر الأبيض المتوسط خلال تلك المرحلة التاريخية.

4- العلاقات الجزائرية البرتغالية:

عرض هيرمان تصوراً يقوم على تحليل طبيعة العلاقات بين البرتغال والجزائر خلال أواخر القرن الثامن عشر وبدايات القرن التاسع عشر، حيث وصف هذه العلاقات بأنها اتسمت في الغالب بطابع عدائي وحربي مستمر. وأوضح أن البرتغال لم تكن تشعر بحاجة ملحة إلى التقارب مع الجزائر، بسبب محدودية نشاطها البحري في البحر الأبيض المتوسط، إذ إن سفنها كانت نادراً ما تتجاوز السواحل الإسبانية،

بينما انصبَّ اهتمامها الأساسي على حماية تجارتها ومنع امتداد نشاط السفن الجزائرية نحو المحيط الأطلسي.

وأشار هيرمان إلى أن الحكومة البرتغالية تبنت سياسة بحرية صارمة تمثلت في تنظيم دوريات دائمة في مضيق جبل طارق، حيث خصصت جزءاً من أسطولها لغلق المضيق ومنع السفن الجزائرية من العبور إلى المحيط. كما اعتمدت على سفن ساحلية مسلحة لحماية التجارة وتأمين السواحل. واعتبر أن هذه الإجراءات كانت كافية إلى حد كبير لضمان أمن الملاحة البرتغالية، وهو ما جعل حكومة لشبونة تتعامل بقدر من اللامبالاة تجاه العروض المتكررة التي قدمها الداى الجزائري لإقامة علاقات سلمية.

وأضاف هيرمان أن محاولات التفاوض بين الطرفين لم تكن غائبة، لكنها بقيت محدودة وغير ناجحة في معظم الأحيان. فقد جرت بعض الاتصالات الدبلوماسية عقب اتفاق بين إسبانيا والجزائر، عندما أرسل مبعوثون لفتح قنوات تفاوض جديدة، غير أن هذه المحاولات فشلت بسبب اختلاف التوقعات وارتفاع المطالب الجزائرية مقارنة بما كانت البرتغال مستعدة لتقديمه⁽¹⁷⁾.

كما أبرز هيرمان تطوراً مهماً في سنة 1793، حين لعبت إنجلترا دور الوسيط في ترتيب هدنة مؤقتة بين البرتغال والجزائر، وذلك في سياق سعيها إلى إضعاف التجارة الفرنسية خلال تلك المرحلة. وقد سمح هذا الاتفاق المؤقت للسفن الجزائرية بالدخول إلى بحر التاج (Tago) وممارسة نشاطها البحري انطلاقاً منه، شريطة عدم استهداف السفن البرتغالية مباشرة. إلا أن هذه الترتيبات لم تؤدِّ إلى استقرار دائم، إذ سرعان ما تعثرت جهود التوصل إلى صلح شامل بسبب استمرار الخلافات حول الشروط المالية والسياسية.

وبين هيرمان أن الداى الجزائري قدّم مطالب مالية مرتفعة للغاية، وصلت في إحدى المراحل إلى ثلاثة ملايين كروزادو (Cruzado)، وهو مبلغ اعتبرته البرتغال غير قابل للقبول، خصوصاً مع توافق موقف الحكومة مع مصالح التجار في لشبونة وبورتو. وبناءً على ذلك، أعلنت البرتغال في 10 أبريل 1794 إنهاء الهدنة رسمياً، وقامت بتعزيز أسطولها في مضيق جبل طارق بإضافة سفن حربية جديدة لضمان السيطرة على الممر البحري⁽¹⁸⁾.

كما أشار هيرمان إلى أن الداي، بعد فشل المفاوضات، عبّر عن استيائه الشديد وهدد باللجوء إلى إنجلترا بصفتها ضامنة للهدنة. ومع ذلك، استمرت المحاولات اللاحقة لإعادة فتح باب الصلح، إلا أنها لم تحقق نتائج ملموسة بسبب استمرار التوترات البحرية وصعوبة التوافق على شروط دائمة⁽¹⁹⁾.

واختتم هيرمان عرضه بالإشارة إلى أن استمرار أعمال القرصنة في المحيط الأطلسي، إلى جانب ارتفاع المطالب المالية وتعقيد المصالح الدولية، جعل العلاقات البرتغالية-الجزائرية غير مستقرة على نحو دائم، وغلب عليها الطابع العسكري والصدام البحري أكثر من التفاهم الدبلوماسي⁽²⁰⁾.

5- العلاقات الجزائرية الإسبانية:

عرض الكاتب الألماني هيرمان مسار التوسع الإسباني على السواحل الشمالية لإفريقيا خلال القرنين السادس عشر إلى الثامن عشر، في سياق تنافس أوروبي واضح، خاصة مع البرتغال التي كانت قد أسست نفوذًا واسعًا على الساحل الغربي الإفريقي. وقد أشار إلى أن إسبانيا سعت إلى إنشاء كيانات مماثلة في شمال إفريقيا، وكان وراء هذا المشروع الكاردينال فرانسيسكو خيمينيث دي سيسنيروس (Francisco Jiménez de Cisneros)، الذي استند إلى دافع ديني تمثل في فكرة الحملة الصليبية، فضلًا عن رغبته في الانتقام من غارات المسلمين على السواحل الإسبانية بعد سقوط الأندلس⁽²¹⁾. وقد أوضح هيرمان أن خيمينيث، رغم معارضة الملك، نجح سنة 1506⁽²²⁾ في تنظيم حملة على نفقته الخاصة بقيادة Fernández de Córdoba، ورفقة البندقي فيانيللي (Vianel)، حيث تم الاستيلاء على حصن المرسى الكبير (Mazalquivir)، غير أن الحملة انتهت بخسائر جسيمة بعد تعرض القوات لهجوم مضاد أدى إلى القضاء على معظمها. ومع ذلك، لم يتراجع Cisneros، بل أعاد المحاولة سنة 1507⁽²³⁾، حيث جهّز جيشًا قوامه 16,000 جندي بقيادة بيدرو نافارو، وتمكن من احتلال وهران (Oran)، مما أتاح لإسبانيا السيطرة على أحد أهم موانئ البحر الأبيض المتوسط⁽²⁴⁾.

كما بيّن هيرمان أن التوسع الإسباني تواصل سنة 1512⁽²⁵⁾ نحو بجاية، رغم مقاومة عروج بربوسة (Horuk Barbarossa)، ونجحت إسبانيا في فرض نوع من التبعية على ملوك تلمسان وتنس (Tennes)⁽²⁶⁾، إضافة إلى إقامة حصن مقابل مدينة الجزائر⁽²⁷⁾. غير أن هذا التوسع أدخل الإسبان

في صراعات محلية مع القوى الإقليمية، خاصة الإخوة بربروس ، مما ساهم في إضعاف نفوذهم تدريجياً⁽²⁸⁾.

وأشار هيرمان إلى أن حملة الإمبراطور شارل الخامس (Emperor Karl V) سنة 1541 شكّلت نقطة تحول حاسمة، حيث جرى حشد 26,000 جندي بدعم من فرسان مالطا في إطار حملة ذات طابع ديني. غير أن هذه الحملة انتهت بفشل ذريع بسبب العواصف العنيفة التي دمرت جزءاً كبيراً من الأسطول وأضعفت القوات، مما اضطر الإمبراطور إلى الانسحاب⁽²⁹⁾.

وقد ذكر هيرمان أن هذا الفشل أدّى إلى تراجع النفوذ الإسباني، حيث فقدت إسبانيا تلمسان سنة 1545، ثم بجاية سنة 1555 على يد القائد العثماني صالح رايس، رغم احتفاظها بوهران والمرسى الكبير. كما تكبدت خسائر عسكرية أخرى، ما دفعها إلى الاكتفاء بالدفاع بدل التوسع⁽³⁰⁾.

وفي سياق محاولات استعادة المبادرة، أشار إلى أن إسبانيا أرسلت حملات بحرية سنتي 1601 و1603، لكنها لم تحقق نتائج تُذكر بسبب الظروف المناخية. كما تمكن الجزائريون سنة 1708 من استعادة وهران مستغلين اضطرابات إسبانيا، قبل أن تستعيدوها هذه الأخيرة سنة 1732 عبر حملة عسكرية كبيرة⁽³¹⁾.

كما أوضح هيرمان أن الصراع استمر خلال القرن الثامن عشر، حيث فشلت الحملة الإسبانية سنة 1776⁽³²⁾ ضد الجزائر بسبب سوء التنسيق العسكري، في حين لم تحقق عمليات القصف سنتي 1783 و1784 أهدافها السياسية رغم ما خلفته من دمار واسع⁽³³⁾.

وفي مرحلة لاحقة، بيّن هيرمان أن إسبانيا اتجهت نحو خيار التسوية، فتم توقيع معاهدة سلام سنة 1786 مع الجزائر، ضمنّت بعض الامتيازات التجارية وحرية الملاحة، غير أن هذا السلام لم يمهّد للتوترات القائمة. فقد اضطرت إسبانيا إلى التخلي عن وهران سنة 1791، واستمرت الضغوط والهجمات البحرية الجزائرية، إلى جانب أحداث مثل تمرد العبيد الإسبان سنة 1796⁽³⁴⁾.

ويُستنتج من عرض هيرمان أن العلاقات الجزائرية-الإسبانية خلال هذه الفترة اتسمت بطابع صراعي طويل الأمد، حيث تداخلت العوامل الدينية والعسكرية والاقتصادية، ولم تفلح محاولات التسوية في إنهاء حالة العداء المتجذرة بين الطرفين.

6- العلاقة الجزائرية الفرنسية

عرض هيرمان تطوّر العلاقات بين فرنسا وإيالة الجزائر خلال العهد العثماني، في إطار تداخل المصالح التجارية والصراعات البحرية في البحر الأبيض المتوسط، حيث اتسمت هذه العلاقات بالتذبذب بين التحالفات المؤقتة والمواجهات العسكرية المتكررة.

في هذا السياق، يشير الكاتب إلى أن التحالف الذي عقده الملك الفرنسي فرانسوا الأول (François I) مع السلطان العثماني سليمان القانوني أثار جدلاً داخل فرنسا، إلا أنه منحها امتيازاً استراتيجياً مهماً تمثل في تأمين ملاحتها في البحر الأبيض المتوسط لفترة طويلة، إذ لم تتعرض سفنها لاعتداءات خطيرة من سكان الساحل الشمالي الإفريقي، الذين كانوا يُعتبرون تابعين للباب العالي، في حين عانت دول أوروبية أخرى من هجمات القراصنة بشكل متكرر⁽³⁵⁾.

وفي إطار العلاقات الاقتصادية، حصل تاجران من مرسيليا (Marseille) سنة 1560 على ترخيص لإنشاء مستوطنة ساحلية أُطلق عليها اسم باستيون دو فرانس (Bastion de France)، واستُخدمت هذه النقطة لتطوير نشاط صيد المرجان والتجارة البحرية⁽³⁶⁾. غير أن هذه العلاقة لم تكن مستقرة، إذ كانت النزاعات بين الطرفين تتجدد من حين لآخر، ما يؤدي إلى طرد الفرنسيين ثم إعادتهم لاحقاً بعد تسويات دبلوماسية مؤقتة.

ومع بداية القرن السابع عشر، وتحديدًا عندما بدأت إيالة الجزائر تشعر بقوتها البحرية وتراجع الارتباط الصارم بالباب العالي، تدهورت العلاقات مع فرنسا. فقد أدى ذلك سنة 1617 إلى اضطراب كبير في تجارة منطقتي بروفانس (Provence) ولانغدوك (Languedoc)، مما دفع الملك لويس الثالث عشر (Louis XIII) إلى إرسال أسطول بحري إلى المتوسط، تمكن من أسر عدد من السفن الجزائرية⁽³⁷⁾.

ورغم توقيع معاهدة سنة 1619 في مرسيليا (Marseille) ، إلا أنه لم يُحترم، مما أدى إلى تجديد الصراعات، وتدخل الباب العالي مجدداً عبر وساطة أفضت إلى صلح جديد سنة 1628. ومع ذلك، استمرت حالة عدم الاستقرار، حيث شهدت الفترة الممتدة من 1631 إلى 1640 (بحسب تسلسل الروايات) نشاطاً بحرياً مكثفاً للقراصنة الجزائريين، الذين استولوا على نحو 80 سفينة فرنسية تقدر قيمتها بأربعة ملايين ليفر (Livres) (38).

وفي سنة 1663⁽³⁹⁾، أرسلت فرنسا أسطولاً بقيادة دوق بوفور (Duc de Beaufort) للحد من الهجمات البحرية، ونجح في طرد سفن القراصنة في عدة معارك، بل وتمكنت القوات الفرنسية من احتلال مدينة جيجلي (Gigeri/Fiel) ، لكنها سرعان ما عادت إلى السيطرة العثمانية، حيث تم أسر سكانها (40).

تصاعد التوتر بين الجزائر وفرنسا في عهد Louis XIV، حيث أدت خروقات المعاهدات والغارات البحرية إلى رد عسكري فرنسي قوي. قاد الأدميرال Abraham Duquesne حملات قصف على الجزائر سنتي 1682 و1683⁽⁴¹⁾، مسبباً دماراً واسعاً. ورغم المقاومة، اضطر الداوي Baba Hassan إلى الصلح، ثم خلفه ميزو مورتو حسين باشا Mezzo Morto Hüseyin Pasha، الذي انتهى أيضاً إلى طلب السلام بشروط قاسية بعد استمرار القصف (42).

غير أن هذا الصلح لم يدم طويلاً، إذ استؤنفت الأعمال العسكرية، وتواصلت سياسة القصف البحري، إلى أن قُتل القنصل الفرنسي “لو فاشر (Le Vacher)” بطريقة وحشية، حين رُبط بمدفع وتم تفجيره. وفي نهاية المطاف، فرضت فرنسا شروطاً قاسية للصلح سنة 1684، تبعها ما سُمي بمعاهدة السلام المئوي سنة 1689⁽⁴³⁾، والتي لم تُحترم بدورها بشكل كامل (44).

وخلال القرن الثامن عشر، استمرت حالة “السلام غير المستقر”، ففي سنة 1719 تم إقرار سلام مئوي جديد. ومنذ ذلك الحين، لم تقع حروب فعلية حتى أواخر القرن الثامن عشر، بل سُوّيت الخلافات دبلوماسياً، كما عُقدت معاهدة صداقة سنة 1764. ويبرز النص حرص الطرفين، خاصة فرنسا، على تجنب القطيعة لما تحققه التجارة، خصوصاً تجارة مرسيليا، من فوائد كبيرة (45).

وفي أواخر القرن الثامن عشر وبداية التاسع عشر، تدهورت العلاقات مجدداً، خاصة بعد الثورة الفرنسية، حيث دخلت فرنسا في صراع جديد مع الجزائر، انتهى بحملات بحرية متبادلة، ومحاولات دبلوماسية قادها القنصل دوبا-ثانفيل (Dubois Thainville) سنة 1800، والتي أسفرت عن صلح مؤقت (46).

غير أن المطالب المالية المتزايدة من الداي، والتوترات السياسية في البحر المتوسط، أدت إلى تجديد النزاع سنة 1801، قبل أن تُجبر الجزائر على التراجع تحت ضغط الأسطول الفرنسي، ما يعكس استمرار نمط العلاقة القائم على التفاوض تحت التهديد العسكري (47).

وبذلك، يُظهر الكاتب أن العلاقات الجزائرية-الفرنسية خلال العهد العثماني لم تكن مستقرة، بل اتسمت بديناميكية معقدة تجمع بين التحالفات البراغمية والصراع البحري المستمر، في إطار توازن قوى متغير في المتوسط.

7- العلاقات الجزائرية-الهولندية

عرض هيرمان صورة عن تطور العلاقات بين هولندا والجزائر العثمانية خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر، كاشفاً عن طابعها المتقلب بين العداء والتسويات المؤقتة. فمنذ ظهور الهولنديين في البحر المتوسط، قبلوا بعداء من قبل الجزائريين رغم وجود معاهدات صداقة وتجارة بينهم وبين الدولة العثمانية، وهو ما يعكس استقلالية القرار السياسي والعسكري للجزائر عن الباب العالي. وقد تجلّى ذلك بوضوح سنة 1617 عندما فشل السلطان العثماني أحمد الأول في إلزام الجزائر باحترام الاتفاق مع هولندا، بل اضطر إلى النص في المعاهدة على إعفاء الهولنديين من تبعات أي اعتداء جزائري محتمل، وهو اعتراف ضمني بضعف السيطرة المركزية على الإيالة (48).

وقد اتخذ الجزائريون من الهدنة التي عقدتها هولندا مع إسبانيا ذريعة لمهاجمة السفن الهولندية، ما دفع هولندا إلى حماية تجارتها عبر إرسال سفن حربية إلى البحر المتوسط. ورغم منح بعض الامتيازات سنة 1619 من طرف داي الجزائر، فإنها لم تُنفذ فعلياً، إذ تشير المعطيات إلى أن 143 سفينة هولندية تعرضت للأسر من قبل الجزائريين والتونسيين خلال 13 شهراً فقط بين 1620 و1621 (49).

لم يتحقق نوع من التهذئة إلا بعد انتهاء الهدنة مع إسبانيا سنة 1621، حيث تم توقيع اتفاق سلام سنة 1622، غير أن هذا السلام ظل هشاً بسبب استمرار نقل السفن الهولندية لبضائع تخص دولاً معادية للجزائر، بل وتنويد الإسبان بالمؤن. كما أن سلوك البحارة الهولنديين، الذين كانوا في بعض الأحيان يلغون أطقم السفن الجزائرية في البحر، أدى إلى تصعيد العداء. وقد تزامن ذلك مع ازدهار الأسطول الجزائري، الذي ألحق أضراراً كبيرة بالتجارة الهولندية⁽⁵⁰⁾.

في منتصف القرن السابع عشر، وبعد انتهاء الحرب مع كرومويل (Cromwell)، أرسلت هولندا سنة 1655 أسطولاً بقيادة القائدين البحريين رويتر (Ruyter)⁽⁵¹⁾ إلى المتوسط، حيث قام بعمليات عسكرية واسعة ضد السفن الجزائرية، شملت تدمير عدد كبير من القراصنة. وقد أبرم رويتر هدنة مؤقتة مع الجزائر، ثم اتفاق سلام سنة 1662، إلا أنه لم يُنفذ بسبب تباطؤ الهولنديين في فداء الأسرى المسيحيين، مما أدى إلى استئناف الأعمال العدائية⁽⁵²⁾.

لاحقاً، حاولت هولندا، بالتنسيق مع إنجلترا وإسبانيا وفرنسا، وضع حد لنشاط القراصنة، إلا أن هذا المشروع لم يُنفذ. وعندما أُعيد إرسال رويتر للتفاوض، رفضت الجزائر الاعتراف بمبدأ "حرية السفينة تعني حرية البضاعة"، كما رفضت إطلاق سراح الأسرى الهولنديين مقابل ثمن شرائهم، مما أدى إلى فشل المفاوضات وتجدد الحرب⁽⁵³⁾.

شهدت المرحلة اللاحقة بعض الانفراج، خاصة بعد الخسائر التي تكبدتها الجزائر نتيجة العمليات العسكرية المشتركة، حيث تم التوصل إلى اتفاق لفداء الأسرى سنة 1677، ثم معاهدة سلام وتجارة سنة 1679، دخلت حيز التنفيذ سنة 1680⁽⁵⁴⁾. غير أن هذا السلام لم يدم طويلاً، إذ تجددت الأعمال العدائية بسبب تأخر الهولنديين في دفع الإتاوات، إضافة إلى تحريض ملك إنجلترا جيمس الثاني (James II) للجزائريين ضدهم. اندلعت أعمال عدائية بعد قصف الجزائر بسبب تأخر هولندا في دفع الجزية وتحريض إنجلترا. تضررت التجارة الهولندية بشدة حتى في القنال الإنجليزي. رغم صلح 1712، نُقض بعد ثلاث سنوات. اختار الجزائريون الحرب على هولندا لغياب الغنائم، مع تأثير التحريض الإنجليزي وبطء فداء الأسرى، رغم مقاومة الهولنديين وظهور أسطولهم سنة 1721⁽⁵⁵⁾.

خلال الفترة الممتدة بين 1715 و1724، بلغت الخسائر الهولندية ذروتها، حيث فقدت 73 سفينة وأكثر من 900 بحار، إضافة إلى بضائع بقيمة تفوق 6 ملايين فلورين. ورغم عرض هولندا دفع جزية سنوية، أصرت الجزائر على الحصول على إمدادات عسكرية بدل المال، ما يعكس طبيعة الاقتصاد البحري القائم على الحرب والغنيمة⁽⁵⁶⁾.

في النهاية، اضطرت هولندا إلى توقيع معاهدة سنة 1726 بشروط قاسية، لتصبح أول دولة تقبل دفع جزية سنوية للجزائر. وقد استمر هذا السلام نسبياً مع بعض التوترات اللاحقة، مثل حجز سفن سنة 1731، ونزاعات سنة 1755، وصولاً إلى تجدد الحرب سنة 1792، قبل أن يُعاد السلام سنة 1794 بتكلفة مالية كبيرة⁽⁵⁷⁾.

وعليه، يظهر أن العلاقات الجزائرية-الهولندية لم تكن قائمة على توازن مستقر، بل اتسمت بالتقلب بين الحرب والسلم، حيث شكلت القرصنة، وفداء الأسرى، ودفع الجزية عناصر أساسية في تنظيم هذه العلاقة.

8- العلاقات الجزائرية الانكليزية

بين هيرمان تطور العلاقات بين إنجلترا والجزائر منذ أواخر القرن السادس عشر حتى نهاية القرن الثامن عشر، مبرزاً طابعها المتذبذب بين التعاون التجاري والصراع البحري. فقد دخلت إنجلترا في علاقات تجارية مع الدولة العثمانية منذ سنة 1579، وسرعان ما ظهر وكلاء تجاريون إنجليز في مدن البلاد المغاربية ابتداءً من 1583 إلى 1586، وهو ما يدل على انخراط مبكر في النشاط التجاري داخل المجال المغاربي. غير أن هذه العلاقات لم تكن كافية لضمان أمن الملاحة، إذ استمرت الأساطيل الجزائرية في مهاجمة السفن الإنجليزية رغم الأوامر الصارمة الصادرة عن الباب العالي، ما يعكس استقلالية القرار البحري للجزائر⁽⁵⁸⁾.

وأمام هذا الوضع، لجأت إنجلترا إلى التنسيق مع قوى أوروبية أخرى، حيث تحالفت أحياناً مع الهولنديين والإسبان لمواجهة النشاط البحري الجزائري. ففي سنة 1621، أرسلت حملة بحرية بقيادة روبرت مونسل (Robert Mansel) إلى ميناء الجزائر، بهدف تدمير السفن الراسية هناك باستخدام السفن الحارقة، إلا أن سوء الأحوال الجوية حال دون تنفيذ هذه الخطة⁽⁵⁹⁾. كما شهدت هذه الفترة

تصعيداً خطيراً، تمثل في وصول سفينة جزائرية بقيادة أحد الأعلاج إلى السواحل الإيرلندية (Ireland) سنة 1631، حيث قامت بأسر 237 شخصاً واقتيادهم إلى العبودية⁽⁶⁰⁾، وهو حدث يعكس مدى اتساع نطاق العمليات البحرية الجزائرية⁽⁶¹⁾.

وفي منتصف القرن السابع عشر، اتخذت إنكلترا موقفاً أكثر حزمًا، حيث أرسل الأميرال بلايك (Robert Blake) سنة 1655 على رأس أسطول قوي إلى البحر المتوسط، وتمكن من إجبار الجزائر وتون على إطلاق سراح جميع الأسرى الإنجليز، في خطوة تعكس تصاعد القوة البحرية الإنجليزية. وتكرر هذا الضغط سنة 1659 مع حملة قادها اللورد ساندويتش (Lord Sandwich)، والتي أثارت قلق الجزائر إلى حد طلب المساعدة من الدولة العثمانية، إلا أن هذه الأخيرة امتنعت عن التدخل، ما أدى إلى توقيع معاهدة سلام سنة 1662 مع الملك تشارلز الثاني (Charles II)، بشروط وُضعت في القسطنطينية، وكانت مواتية للتجارة الإنكليزية⁽⁶²⁾.

ورغم إبرام معاهدات جديدة سنتي 1662 و 1668، ثم سنة 1672، إلا أنها جميعاً انتهت بالفشل. ويشير هيرمان إلى حادثة بارزة سنة 1672، تمثلت في مقتل القنصل الإنجليزي، في سياق متوتر يعكس هشاشة العلاقات الثنائية⁽⁶³⁾.

ومع ذلك، بدأت موازين القوى تميل تدريجياً لصالح إنكلترا، خاصة مع تكبد الأسطول الجزائري خسائر كبيرة، من بينها تدمير سبع سفن جزائرية سنة 1671 على يد الأميرال سبراج (Spragge)⁽⁶⁴⁾ وقد دفع هذا الوضع داي الجزائر ومجلسه (Divan) إلى تبني موقف أكثر اعتدالاً، مما أفضى إلى توقيع معاهدة سلام وتجارة سنة 1682 مع الأميرال هيربرت (Herbert). وقد تميزت هذه المعاهدة بقدر من الاستقرار، حيث جرى تأكيدها في مناسبات لاحقة خلال سنوات 1686 و 1703 و 1707، ثم توسيعها سنة 1716 لتشمل مينورقة (Minorca) وجبل طارق (Gibraltar)، وأعيد تأكيدها سنة 1762 في عهد الملك جورج الثالث (George III)⁽⁶⁵⁾.

وفي أواخر القرن الثامن عشر، حافظت إنجلترا على مكانة متميزة لدى الجزائر، تجلت في دورها الوسيط سنة 1795 بين الجزائر والبرتغال (Portugal)، كما سعت إلى توظيف هذه العلاقة في سياق التوازنات الأوروبية، خاصة في مواجهة فرنسا. ورغم تفوقها البحري، لم تسع إنجلترا إلى القضاء

النهائي على النشاط البحري الجزائري، بل فضّلت الحفاظ على التوازن القائم، خوفاً من استفادة قوى أوروبية منافسة من أي فراغ محتمل. كما استمرت في تقديم تنازلات، مثل دفع تعويضات أو هدايا في مناسبات معينة، وتحمل بعض الأعباء المالية للحفاظ على العلاقات السلمية، حيث قُدرت تكاليف هذه السياسة بما بين 5000 و6000 جنيه سنوياً، وفقاً لبعض التقديرات البرلمانية⁽⁶⁶⁾. وبذلك، كشف هيرمان أن العلاقات الإنجليزية-الجزائرية قامت على مزيج من القوة والتفاوض، حيث لم يكن التفوق العسكري كافياً لإنهاء النزاع، بل فرض منطق المصالح الاقتصادية والسياسية استمرار نوع من التعايش الحذر بين الطرفين.

9- العلاقات الجزائرية الدانماركية

عرض هيرمان تطور العلاقات بين الدنمارك (Danemark) وإيالة الجزائر تدريجياً منذ منتصف القرن الثامن عشر، في سياق توسّع النشاط البحري الدنماركي في البحر المتوسط. فقد حرص البلاط في كوبنهاغن (Kopenhagen) على إقامة علاقات مبكرة مع الدول المغاربية عبر إبرام اتفاقيات تجارية وسلمية، وذلك قبل أن ينجح في إرساء علاقات رسمية مع الدولة العثمانية. وقد تُوجّهت هذه الجهود بتوقيع معاهدة سلم وتجارية سنة 1752 في عهد الملك فريدريك الخامس (Friedrich V)، رغم أن الاتفاق كان قد تم التوصل إلى ملامحه منذ سنة 1746⁽⁶⁷⁾.

غير أن هذه الامتيازات لم تُنهِ التوترات، إذ أثارت طبيعة الهدايا المقدمة إلى الجزائر، والتي تضمنت أحياناً معدات عسكرية، اعتراضات من البلاط الإسباني، الذي اتهم الدنمارك بدعم أعدائه، ما أدى إلى توتر دبلوماسي واسع شمل سحب السفراء وفرض قيود على حركة الرعايا بين الطرفين، قبل أن تُستأنف العلاقات لاحقاً عبر وساطات دبلوماسية في لاهاي (Haag). وقد احتفظت إسبانيا بحق منع نقل المعدات الحربية على السفن الدنماركية، وهو ما ظل مصدر نزاع حتى توقيع السلام الإسباني-الجزائري سنة 1786⁽⁶⁸⁾.

ومع نهاية القرن الثامن عشر، بدأت مرحلة جديدة من العلاقات اتسمت بالتوتر المتكرر بين الدنمارك وإيالة الجزائر. فقد واجه القنصل الدنماركي في الجزائر رفضاً من الداوي، الذي اعترض على طبيعة التمثيل الدبلوماسي، إضافة إلى مطالب مالية وعسكرية تمثلت في طلب فرقاطة مسلحة بـ 40 مدفعاً. وقد

تصاعدت الأزمة سنة 1797 عندما وصل القائد الدنماركي كامرهير بيله (Kammerherr Bille) إلى سواحل الجزائر، رافضاً هذه المطالب بشكل قاطع، ومهدداً بسحب الامتيازات واللجوء إلى القوة البحرية، ما دفع الداى إلى التراجع وقبول السلام⁽⁶⁹⁾.

ورغم ذلك، استمرت الاضطرابات لاحقاً، إذ لم تُسَلِّم السفن الدنماركية المحتجزة إلا سنة 1800 بعد إرسال هدايا جديدة إلى الجزائر. كما تجددت الخلافات سنة 1801 بسبب مطالب تعويضات مرتبطة بسفن اعتبرها الدنماركيون تابعة لطرابلس، قبل أن تُحل ودياً. غير أن الأزمة عادت مجدداً سنة 1803 مع مطالب جديدة من الداى، انتهت بإصدار أمر بمغادرة القنصل خلال أربعة أيام، قبل أن يتم استدعاؤه مجدداً، مما دفع الدنمارك إلى اتخاذ إجراءات لحماية تجارتها البحرية عبر إرسال سفن حربية⁽⁷⁰⁾.

وبذلك تكشف هذه الأحداث عن طبيعة العلاقات الدنماركية-الجزائرية القائمة على التوازن بين المصالح التجارية والضغط البحري والابتزاز الدبلوماسي، ضمن سياق البحر المتوسط في أواخر القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر.

10- العلاقات الجزائرية السويدية

أبان هيرمان تطور العلاقات بين السويد (Sverige) وإيالة الجزائر والتي أخذت تتزايد تدريجياً منذ القرن السابع عشر، رغم أن السفن السويدية كانت تظهر نادراً في البحر المتوسط خلال تلك المرحلة. فقد سعت السويد مبكراً إلى إقامة علاقات تجارية مع جمهوريات الدول المغاربية، حيث أرسل الملك كارل الحادي عشر (Karl XI) سنة 1667 مفوضاً إلى الجزائر بهدف التمهيد لإقامة علاقات سلمية، غير أن التوصل إلى اتفاق رسمي لم يتحقق إلا سنة 1729،⁽⁷¹⁾ أي قبل بدء العلاقات الرسمية مع الدولة العثمانية بسبع سنوات⁽⁷²⁾.

وقد التزم الطرفان نسبياً ببنود المعاهدة، وهو ما يرجع جزئياً إلى دعم الدولة العثمانية التي كانت ترى في السويد حليفاً طبيعياً ضد روسيا. غير أن هذه العلاقات لم تخلُ من التوتر، إذ أثار النظام الجزائري اعتراضاً على طريقة دفع السويد للرسوم الدبلوماسية، حيث كانت الدول الأوروبية عادة تتنافس في

العلاقات الجزائرية-الأوروبية في العهد العثماني من خلال كتاب حول قراصنة...

تقديم “هدايا القنصلية”، بينما اعتمدت السويد على دفع مبلغ نقدي ثابت بدلاً من تقديم الهدايا العينية أو المنتجات الصناعية، وهو ما رفضته الجزائر واعتبرته إخلالاً بالأعراف الدبلوماسية⁽⁷³⁾.

وقد أدى هذا الخلاف إلى أزمة سنة 1788، حين تم الاستيلاء على سفينة سويدية ومصادرة حمولتها، خاصة بعد تمسك السويد بالاتفاقيات السابقة ورفضها تعديل نظام الهدايا. ومع تزامن ذلك مع عقد الصلح بين السويد وروسيا، تطورت الأزمة إلى قطيعة فعلية سنة 1791. غير أنه تم التوصل مجدداً إلى اتفاق سنة 1792، لكنه جاء بشروط مالية وعسكرية ثقيلة، حيث فُرض على السويد دفع جزية سنوية قدرها 12,000 زَكِينَة (Zecchinen)، تُقدَّم في شكل مواد حربية ولوجستية مثل البارود والرصاص والمدافع ومواد البناء البحري⁽⁷⁴⁾.

كما طُلب من السويد سنة 1796 تسليم فرقاطة كجزء من الالتزامات، لكنها رفضت ذلك. ورغم هذه التوترات، لم تنقطع العلاقات الدبلوماسية، بل احتفظ القنصل السويدي بمكانة دبلوماسية سمحت له سنة 1797 بالتدخل أثناء غياب القنصل الدنماركي (Danemark) لدعم المصالح الدنماركية، حتى في ظل المخاطر الشخصية، مما يعكس استمرار التفاعل السياسي والدبلوماسي بين الأطراف رغم الأزمات⁽⁷⁵⁾.

وبذلك يتضح أن العلاقات السويدية-الجزائرية اتسمت بمزيج من التعاون التجاري والضغط المالي والصراعات البحرية، ضمن منظومة دبلوماسية غير مستقرة في البحر المتوسط خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر.

11- علاقات الجزائر مع بعض الدول الإيطالية

أشار هيرمان إلى أن الجزائريين ظلوا منذ زمن طويل مصدر رعب للسفن والسواحل الإيطالية، إذ كانت معظم محاولات الدول الإيطالية لإقامة علاقات سلمية معهم تفشل بسبب ما وُصف بـ«الطمع الذي لا يشبع» لديهم. ومع ذلك، تمكنت البندقية (Venezia) في عدة مناسبات من توجيه ضربات قوية لهم. ورغم أن سفن الجمهورية، التي كانت أول من أقام صداقة مع الباب العالي عبر فرنسا، تمتعت لفترة من الزمن بأمان نسبي من هجمات البحارة الجزائريين، فإن هؤلاء الأخيرين عادوا لاحقاً إلى مهاجمة السفن في مختلف مناطق البحر الأبيض المتوسط بعد تجاهلهم أوامر الباب العالي⁽⁷⁶⁾.

وفي إطار ردود الفعل، تمكن الأدميرال البندقي كابيلو (Capello) سنة 1638 من تدمير 16 من أفضل الغاليرات الجزائرية في ميناء عثماني يُدعى بالون (Palone)، وهو ما أدى إلى أزمة دبلوماسية مع الدولة العثمانية. ورغم غضب الباب العالي، تم احتواء التوتر لاحقاً، خاصة بعد ضمانات بعدم لجوء القراصنة البربر إلى الموانئ العثمانية (77).

استمرت هذه المواجهات حتى عقد الصلح مع السويد، وبعدها أبرمت البندقية معاهدة سلام بوساطة الباب العالي، رغم أن ذلك كلفها تنازلات مالية كبيرة (78).

كما امتدت المواجهات الجزائرية لتشمل السفن والسواحل التابعة ل نابولي (Napoli)، وجنوة (Genova)، ولوكا (Lucca)، وسردينيا (Sardegna)، والدولة البابوية (Stato Pontificio)، وصقلية (Sicilia)، واستمرت هذه المواجهات لثلاثة قرون تقريباً (79). وقد لجأت هذه الدول إلى إجراءات دفاعية مثل السفن الحارسة، واستخدام المدفعية من طرف التجار الجنوبيين في مواجهة القراصنة الجزائريين.

كما كانت فلورنسا (Firenze) من أكثر المناطق تضرراً، حيث تعرضت لهجمات متكررة، لكنها تمكنت أحياناً من تنفيذ هجمات مضادة، مثل هجوم 1607 على مدينة عنابة (بونا Bona) (80). لاحقاً، حصلت فلورنسا على حماية عبر ارتباطها بالنمسا، إذ أُدرجت ضمن اتفاقيات السلام التي أبرمتها هذه الأخيرة مع الجزائر. أما راغوزا (Ragusa)، فقد حافظت على تجارتها البحرية دون اضطراب كبير، رغم دفعها هدايا رمزية وعدم التزامها بمواعيد ثابتة، مما سمح لها بتفادي التصعيد مع البحارة الجزائريين (81).

12- علاقات الجزائر مع النمسا وروسيا،

أورد هيرمان تحت هذا العنوان العلاقات بين الجزائر وكل من النمسا وروسيا، أما يتعلق بالعلاقات مع النمسا فذكر أن النمسا أبرمت تحت وساطة الدولة العثمانية سنة 1727 في القسطنطينية معاهدة مع الجزائر، شملت كذلك هولندا ونابولي وصقلية، والتي كانت تُعد آنذاك من الولايات التابعة للنمسا، إلا أن هذه الالتزامات لم تُحترم بشكل كامل من الأطراف الأخيرة (82).

وعندما جدد لويس الأول (Franz I) سنة 1747 السلام مع الدولة العثمانية، تم سنة 1748، وبوساطة الباب العالي مجددًا، عقد معاهدة سلم وتجارة جديدة مع الجزائر، أُدرجت فيها هذه المرة دوقية فلورنسا بدل المملكتين المذكورتين سابقًا. ويُعد هذا الصلح ذا أهمية خاصة، ليس فقط من حيث عقده، بل أيضًا من حيث الحفاظ عليه، إذ لم يُكلّف البلاط البندقي أي نفقات تُذكر⁽⁸³⁾.

وقد امتثلت الجزائر في هذه المرحلة لضغط الدولة العثمانية، التي وعدت ببذل ما في وسعها لضمان حماية الراية النمساوية ضد البحارة المغاربة. إلا أن الحكومة النمساوية لم تحصل حتى على الهدايا القنصلية المعتادة، مما أثار استياءها، وفي سنة 1782 قامت باعتراض بعض السفن النمساوية واعتبارها غنائم حرب⁽⁸⁴⁾.

وبناءً على ذلك، لجأت النمسا إلى الباب العالي باعتباره ضامنًا للسلام، فأوفدت الدولة العثمانية مسؤولاً ريفيًا (Kapıdgi Baschi) إلى الجزائر، مما أدى إلى الإفراج عن الطاقم والسفن. غير أن الحمولات كانت قد بيعت بالفعل، ويُعتقد أنها عُوِّضت من قبل الباب العالي. كما قدمت الدولة العثمانية وعدًا ماثلاً في معاهدة كوجوك كينارج (Frieden von Kainardschi)⁽⁸⁵⁾ لصالح روسيا، وبناءً عليه بدأت الراية الروسية بالظهور في البحر المتوسط⁽⁸⁶⁾.

لكن قبيل اندلاع الحرب العثمانية سنة 1787، استولى البحارة الجزائريون على سفينة روسية محملة بالبضائع وكانت تحمل تصاريح عثمانية، فتم بيعها مع حمولتها، ومعاملة الطاقم بعدائية. وقد تم لاحقًا اقتداء الطاقم من قبل البلاط الروسي، بينما حالت الحرب دون اتخاذ إجراءات دبلوماسية إضافية بشأن البضائع⁽⁸⁷⁾.

113- علاقات الجزائر مع مدن الرابطة الهانزية

ذكر هيرمان أنه تناول جانبًا مهمًا من العلاقات التجارية والبحرية بين مدن الرابطة الهانزية (Hanseatic Cities)⁽⁸⁸⁾ وبعض القوى الأوروبية والإسلامية في البحر الأبيض المتوسط، خاصة إيالة الجزائر والدولة العثمانية، خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر، مع إبراز تأثير القرصنة البحرية على حركة التجارة الأوروبية.

أشار هيرمان أولاً إلى أن هولندا (Holland) طالبت سنة 1622، بمناسبة إبرام أول صلح لها، بإطلاق سراح الأسرى القادمين من مدن الرابطة الهانزية ومن مدينة إيمدن (Emden)، لكنها لم تنجح إلا في تحرير الأسرى من المدينة الأخيرة فقط. كما حاولت النمسا (Österreich) خلال معاهداتها مع الجمهوريات البربرية بين 1725 و 1727 إدراج الألمان ضمن الاتفاقات، غير أن هذه المساعي لم تحقق نتائج ملموسة⁽⁸⁹⁾.

وفي إطار العلاقات الدبلوماسية مع الباب العالي، تضمن صلح سنة 1747 بين النمسا والسلطنة العثمانية السماح لمدينتي هامبورغ (Hamburg) ولوبيك (Lübeck) بالإبحار تحت الراية النمساوية وباستخدام وثائقها التجارية نحو الموانئ التركية، إلا أن هذه الامتيازات لم تُستغل فعلياً بسبب عدم نجاح النمسا في إدراج هذه المدن ضمن صلحها مع الجزائر سنة 1748. وأشار الكاتب إلى اقتراح الوزير الفرنسي بارون توسان (Baron Toussaint)، الذي فضّل بدل عقد صلح مع إيلات المغاربية (Barbaresken) إنشاء ثلاث سفن حراسة ترافق السفن التجارية، على أن تساهم مدن الهانزا في تمويلها، إلا أن هذا المشروع لم يُنفذ⁽⁹⁰⁾.

ونتيجة لذلك، اضطرت مدن الهانزا إلى توخي الحذر الشديد في علاقاتها التجارية مع موانئ المتوسط. إذ كانت السفن التابعة لها نادراً ما تعبر مضيق جبل طارق (Strait of Gibraltar)، وإن حدث ذلك فإنها غالباً ما تقتصر على موانئ مثل مالقة (Malaga)، ونادراً ما تصل إلى برشلونة. (Barcelona) ومع ذلك، لم تسلم هذه السفن من هجمات القراصنة، حيث وقعت بعض السفن، خصوصاً التابعة لهامبورغ، في الأسر، مما جعلها الأكثر تضرراً من هذه الاعتداءات⁽⁹¹⁾.

وفي هذا السياق، أبرمت مدينة هامبورغ اتفاق سلام مع الجزائر في 22 فبراير 1751، غير أن هذا الاتفاق أُلغي لاحقاً بعد اعتراض ملك إسبانيا، الذي اعتبره انتهاكاً لعلاقاته مع خصومه، حيث أصدر مرسومًا في 19 أكتوبر يمنع السفن الهانزية من دخول موانئه، مما دفع القوى الأوروبية، خاصة فيينا (Vienna) وفرنسا (Versailles)، إلى التدخل لإعادة الاعتبار للمدينة⁽⁹²⁾.

أما في سنة 1793، فقد واجهت مدن الهانزا وضعاً دبلوماسياً معقداً عندما سمحت البرتغال مؤقتاً بخروج السفن الجزائرية من مضيق جبل طارق، وفتحت موانئها أمامها، بل شرعت في التفاوض من أجل

العلاقات الجزائرية-الأوروبية في العهد العثماني من خلال كتاب حول قراصنة...

صلح. غير أن هذا الوضع أثار قلقاً كبيراً لدى التجار الهانزيين، قبل أن تتم تهدئتهم من خلال ضمانات أمنية قدمها البلاط البرتغالي، شملت مرافقة السفن بقوافل بحرية إلى مسافة معينة لحمايتها. كما طالبت البرتغال لاحقاً مدن الهانزا بالمساهمة في تمويل السفن الحربية التي تؤمن الملاحة في المضيق، إلا أن هذه المفاوضات لم تُستكمل بسبب انشغال الحكومات الأوروبية آنذاك بالأحداث السياسية والعسكرية الكبرى في أواخر القرن الثامن عشر⁽⁹³⁾.

وبذلك، يعكس النص هشاشة الوضع التجاري لمدن الهانزا في مواجهة القرصنة البحرية وتوازنات القوى في المتوسط، ويبرز كيف كانت العلاقات الدولية في تلك الفترة محكومة بتقاطع المصالح الاقتصادية والتحالفات العسكرية، أكثر من كونها قائمة على استقرار قانوني دائم.



خريطة لموقع مدن الهانزا (Hanza) خلال سنة 1400

11- علاقات الجزائر مع الولايات المتحدة الأمريكية

عرض هيرمان تصوراً لطبيعة العلاقات بين كما سماها "الولايات الحرة في أمريكا الشمالية" (Freistaaten von Nordamerika) والجزائر في أواخر القرن الثامن عشر، حيث ربط هذه العلاقات بسياق المواجهات البحرية في البحر الأبيض المتوسط، وما ترتب عنها من خسائر في الملاحة الأمريكية. وأشار إلى أن الولايات المتحدة، بعد ما تعرضت له من خسائر ملحوظة على يد السفن الجزائرية، خاصة سنة 1793، رأت ضرورة التوصل إلى تسوية سلمية مع الجزائر لضمان استمرار نشاطها البحري في البحر الأبيض المتوسط.

كما أوضح أن إبرام الصلح لم يكن نتيجة مباشرة لتوازن قوى عسكري فقط، بل جاء أيضاً في ظل ما اعتبره المؤلف عراقيل مرتبطة بتنافس بعض الدول الأوروبية التي أثرت على مسار التفاوض. وذكر هيرمان أن اتفاق السلام تم التوصل إليه في 5 سبتمبر 1795، وأنه كلف الجانب الأمريكي دفع مبلغ مالي معتبر قُدر بـ 225,000 بيستر (Piaster)، إضافة إلى هدايا عينية، حيث احتفظ الداوي بجزء كبير من هذا المبلغ ووزع الباقي على مساعديه.

كما أشار إلى أن باي تونس تلقى تعليمات من الداوي «Der Bey von Tunis erhielt von ihm Befehl...» لإبرام صلح مماثل مع الولايات المتحدة مقابل 50,000 بيستر (Piaster)، غير أنه رفض ذلك في البداية. وخلص النص إلى أن حالة "حسن التفاهم" بين الطرفين لم تكن مستقرة بشكل دائم، بل ظلت عرضة للتوتر والانقطاع من حين لآخر، بما يعكس في نظر هيرمان طابعاً غير ثابت للعلاقات البحرية والسياسية في تلك المرحلة⁽⁹⁴⁾.

خاتمة

انطلاقاً من تحليل مضمون كتاب Über die Seeräuber im Mittelmeer und ihre Vertilgung، أمكن استخلاص جملة من النتائج التي تكشف طبيعة العلاقات الجزائرية-الأوروبية خلال العهد العثماني:

1- تُظهر دراسة كتاب فريدريك هيرمان أن العلاقات الجزائرية-الأوروبية خلال العهد العثماني لم تكن ثابتة، بل اتسمت بالتذبذب بين الصراع العسكري والتسويات الدبلوماسية المؤقتة. فقد فرضت القوة

العلاقات الجزائرية-الأوروبية في العهد العثماني من خلال كتاب حول قراصنة...

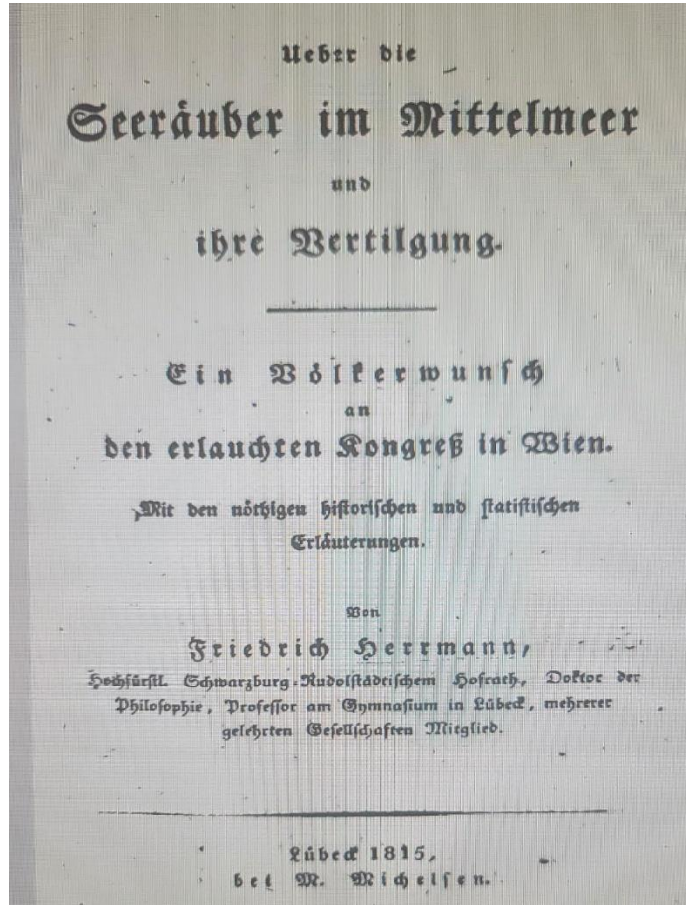
البحرية للجزائر حضورها في البحر المتوسط، مما أجبر الدول الأوروبية على اعتماد سياسات براغماتية تجمع بين المواجهة والتفاوض، وفق توازنات القوة والمصالح الاقتصادية السائدة آنذاك.

2- تكشف هذه الدراسة أن ظاهرة "القرصنة" كما عرضها هيرمان لم تكن مجرد نشاط عسكري معزول، بل شكلت جزءاً من نظام اقتصادي وسياسي متكامل داخل إيالة الجزائر. فقد ارتبطت بفداء الأسرى والجزية والتجارة البحرية، مما جعلها أداة لتنظيم العلاقات الدولية، وليس فقط تعبيراً عن الفوضى أو العنف كما صوّرها الخطاب الأوروبي المعاصر. 3- يتضح أن الخطاب الأوروبي، كما تجلّى في كتاب "حول قراصنة البحر في البحر الأبيض المتوسط والقضاء عليهم"، حمل أبعاداً إيديولوجية واضحة، إذ قدّم دول المغرب الإسلامي في صورة نمطية تبرر التدخل الأوروبي. ويعكس هذا الطرح بدايات تشكل خطاب استعماري مبكر، سعى إلى تصوير السيطرة على شمال إفريقيا كضرورة لحماية التجارة والأمن البحري الأوروبي.

4 - أبرزت العلاقات الثنائية، خاصة مع فرنسا وبريطانيا وإسبانيا، نمطاً معقداً من التفاعل قائماً على تداخل المصالح الاقتصادية مع الاعتبارات العسكرية. فقد فضّلت بعض القوى الأوروبية الحفاظ على توازن قائم بدل القضاء النهائي على القوة البحرية الجزائرية، خوفاً من اختلال ميزان القوى في البحر المتوسط.

5- تُبرز الدراسة أن استقلالية القرار السياسي لإيالة الجزائر عن الدولة العثمانية كانت عاملاً حاسماً في طبيعة علاقاتها الخارجية. فرغم تبعيتها الاسمية، مارست الجزائر سياسة خارجية مستقلة، خاصة في المجال البحري، وهو ما يفسر تكرار خرق المعاهدات وصعوبة فرض التزامات دولية مستقرة في العلاقات مع القوى الأوروبية.

التوصية: توصي هذه الدراسة بضرورة اعتماد قراءة نقدية وواقعية للعلاقات الجزائرية-الأوروبية خلال العهد العثماني، خاصة في ضوء ما أورده بعض الكتاب الأوروبيين. ويقتضي ذلك تفكيك الطروحات المنحازة والخلفيات الإيديولوجية، ومقارنتها بمصادر عثمانية ومغربية، بما يسمح بإعادة بناء فهم أكثر توازناً وموضوعية لهذه الأحداث التاريخية.



الغلاف الخارجي للكتاب



صورة مرسومة للكاتب: فريدريش هيرمان (Friedrich Herrmann)

الهوامش:

(¹) Michelsen, A., Hermann, Friedrich Wilhelm“, in: *Allgemeine Deutsche Biographie*, Bd. 12, Leipzig 1880, pp. 169–170, online verfügbar bei Deutsche Biographie, <https://www.deutsche-biographie.de/pnd116738561.html#adbcontent> Consulté le 15/04/2021 à 13:25.

(²) Ibid. pp.169_170/

(³) شفارتسبورغ-رودولشتات إمارة ألمانية صغيرة في Thuringia ، عاصمتها Rudolstadt ، تأسست عام 1599 بعد تقسيم أراضي عائلة Schwarzburg. نشأت من تقاليد كونتية قديمة مقرها قلعة Schwarzburg ، وحكمتها سلالة وراثية أصبحت أمراء داخل الإمبراطورية، وظلت مرتبطة بتحالف مع Schwarzburg-Sondershausen حتى فقدان استقلالها في أوائل القرن العشرين.

(⁴) Heinrich Asmus , Aus dem Leben eines deutschen Schulmannes. Friedrich Herrmann (1775–1819) Pädagoge, Publizist und Professor am Katharineum zu Lübeck, in: Karl Gutzkow (Hrsg.), Unterhaltungen am häuslichen Herd, Neue Folge, Band 3, 1858, Lexikus,

[http://www.lexikus.de/bibliothek/Aus-dem-Leben-eines-deutschen-Schulmannes-Friedrich-Herrmann-\(1775-1819\)-Paedagoge-Publizist-und](http://www.lexikus.de/bibliothek/Aus-dem-Leben-eines-deutschen-Schulmannes-Friedrich-Herrmann-(1775-1819)-Paedagoge-Publizist-und)
Consulté le 19/01/2021 à 09:15.

(⁵)

[https://de.wikipedia.org/wiki/Friedrich_Herrmann_\(P%C3%A4dagog\)](https://de.wikipedia.org/wiki/Friedrich_Herrmann_(P%C3%A4dagog))
Consulté le 14/01/2021 à 15:25.

(⁶) Michelsen, Op. Cit., pp.169-170.

(⁷) Friedrich Herrmann, *Über die Seeräuber im Mittelmeer und ihre Vertilgung* (1815), in: German History in Documents and Images, verfügbar unter: <https://germanhistorydocs.org/de/vom-vormaerz-bis-zur-preussischen-vorherrschaft-1815-1866/ghdi:document-5025>,
Consulté le 30/01/2021 à 11:15.

(⁸) Ibid.

(⁹) Asmus, Op. Cit.

Ueber die Seeräuber im Mittelmeer und ihre (¹⁰ Friedrich Herrmann,)(
Vertilgung. Ein Völkerwunsch an den erlauchten Kongreß in Wien. Mit
den nöthigen historischen und statistischen Erläuterungen M. Michelsen,
.1815 Lübeck,

(¹¹) Herrmann, pp.12-102.

Ibid. pp. 103-206.)(¹²

(¹³) Ibid. pp.,207-305.

(¹⁴) Ibid. pp. 306-206

Magnus Ressel, « The Hanseatics and the ‘Barbary question’ at the (¹⁵)
Congress of Vienna », In Thomas Olechowski, Brigitte Mazohl, Karin
Schneider and Reinhard Stauber (dir.), *Der Wiener Kongress 1814/1815 :
Band I : Internationale Politik*, Vienne, 2019, p. 95–103,
<https://doi.org/10.2307/J.CTVVH86G9.14>

(¹⁶) Herrmann, Op. Cit., pp. 147–148.

(¹⁷) Ibid., pp. 149–150.

(¹⁸) Ibid., pp. 150–151.

(¹⁹) لقد تم لاحقاً مع الوساطة البريطانية عقد اتفاقيتين بين الجزائر والبرتغال، معاهدة هدنة وفداء
الأسرى (1810) ، ومعاهدة سلام وصداقة بين البلدين سنة 1813. أنظر:

Herrmann, Op. Cit., p. 151. (²⁰)

Ibid., 152–153. (²¹)

(²²) الصحيح أنه تم احتلالها في 13 سبتمبر 1505.

(²³) الصحيح أنها احتلت في 19 ماي 1509.

(²⁴) Herrmann, 1815, p. 153.

- (25) الصحيح أن الإسبان استولوا على بجاية سنة 1510، وفي سنة 1512، سعى عروج خلال إقامته في تونس إلى تحريرها. أنظر: عزيز سامح ألتر، الأتراك العثمانيون في شمال إفريقيا، ترجمة، د. محمود علي عامر، طبعة 1، دار النهضة العربية، بيروت، 1989، ص. 77.
- (26) بسط الإسباط نفوذهم على تنس في سنة 1507، وعلى تلمسان حيث وقع حكمها مع إسبان مدينة وهران على معاهدة في 20 جوان 1511. أنظر: Fernand Braudel, Les espagnols et l'Afrique du nord de 1492 à 1577 ; Revue Africaine, N°69, 1928, p. 224.
- (27) خلال سنة 1510 اضطر سالم التومي إلى الموافقة على تسليم الإسبان الجزيرة الصخرية المقابلة لمدينة الجزائر، حيث أقاموا عليها حصن صخرة الجزائر (Peñón d'Argel)، وذلك لفرض سيطرتهم العسكرية على الميناء ومراقبة المدينة. أنظر:
- André Berbrugger, Le Pegnon d'Alger ou le Gouvernement Turc en Algérie, Imprimerie de A. Bourget, Alger, 1860, p. 15.
- Herrmann, Op. Cit. pp. 153–154. (28)
- Ibid., pp. 154–155. (29)
- Ibid., p. 156. (30)
- Ibid., pp. 156–157. (31)
- (32) المقصود بها حملة Alejandro O'Reilly ضد مدينة الجزائر في شهر جويلية 1775 م. انطلقت الحملة بأمر من ملك إسبانيا كارلوس الثالث، من Cartagena يوم 15 ماي، وتأخرت بسبب سوء الأحوال الجوية حتى 23 جوان، لتصل إلى سواحل الجزائر في 1 جويلية 1775 م. قاد أوريللي أسطولاً ضخماً وجيشاً يقارب 22 ألف جندي، إلا أن المقاومة الشرسة بقيادة محمد بن عثمان باشا أفشلت الهجوم. وبعد معارك دامت 11 يوماً، انتهت الحملة بهزيمة ثقيلة للإسبان وانسحابهم بخسائر كبيرة.
- Herrmann, Op. Cit., pp. 158–159. (33)
- Ibid., pp. 160–162. (34)
- Ibid., p. 163. (35)
- (36) يتعلق الأمر بشركة لانش هو حصن تجاري فرنسي يقع شرق مدينة عنابة، على الساحل الشرقي للجزائر. وقد أُسِس خلال القرن السادس عشر، حين قدم مرسيليان هما توماس لينش (Thomas Linche) وكارلين ديديه (Didier Carlin)، فقاما بإنشاء أول محطة تجارية، أطلقا عليها اسم "لوباستيدون" (Loubastidoun)، معناه "الحصن الصغير"، والذي تحول فيما بعد إلى حصن ضخم عُرف باسم "حصن فرنسا". أنظر: عائشة غطاس، العلاقات الجزائرية الفرنسية خلال القرن السابع عشر (1619-1694)، رسالة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث، جامعة الجزائر، 1985، صص. 162-163.
- Herrmann, Op. Cit., p. 164. (37)
- Ibid., p. 165. (38)
- (39) هي الحملة الفرنسية على جيغل سنة 1664، بقيادة François de Vendôme, duc de Beaufort، حيث انطلقت من طولون يوم 2 جويلية، ووصلت إلى السواحل الجزائرية في 19 جويلية، ثم نُفِد الإنزال واحتُلت المدينة يوم 22-23 جويلية. غير أن المقاومة الجزائرية اشتدت خلال شهر أكتوبر، خاصة يوم 29 منه، لتنتهي الحملة بانسحاب القوات الفرنسية يوم 31 أكتوبر 1664 تحت ضغط الخسائر والهجمات المتواصلة. أنظر: Ch. Monchicourt,

L'expédition de Djidjelli 1664, Revue Maritime, T.137, Librairie Militaire, Paris, 1889, pp.464-492.

(⁴⁰) Herrmann, Op. Cit. p.164.

(⁴¹) شنت فرنسا حملتي 1682-1683 على مدينة الجزائر، وهما عمليتا قصف بحري في عهد الملك الفرنسي لويس الرابع عشر (Louis XIV) ، بقيادة الأدميرال أبراهام دوكنين (Abraham Duquesne). في سنة 1682 وقع قصف محدود ألحق أضرارا بالمدينة، وفي سنة 1683 اشتد القصف وأجبر الدابابا حسن على قبول الصلح. ثم تولى حسين باشا ميزو مورتو الحكم وسط استمرار التوتر. أنظر: Henri Delmas de Grammont, Histoire d'Alger sous la domination turque "1515-1830", Ernest Leroux, paris, 1887, p.248 et suiv.

(⁴²) Herrmann, Op. Cit., p.165.

(⁴³) عُقدت بين إيالة الجزائر وفرنسا أربع معاهدات خلال الفترة الممتدة بين 1684 و1689، أي في نحو خمس سنوات، وحملت تسميات مختلفة مقترنة بتاريخها، هي: السلام والتجارة (Paix et Commerce) في 28 أبريل 1684، والسلام والتجارة (Concessions d'Afrique) في 13 مارس 1689، والسلام المئوي (Paix centenaire) في 24 سبتمبر 1689. وقد هدفت هذه الاتفاقيات إلى إقرار السلم وتنظيم التجارة وتسوية أوضاع الأسرى، بما يعكس تداخلا بين المصالح السياسية والاقتصادية في العلاقات بين الطرفين. أنظر:

Plantet, Eugène, *Correspondance des deys d'Alger avec la cour de France* (1579-1833), Tome 2 (1700-1833), Félix Alcan, Paris, 1889.

(⁴⁴) Herrmann, Op. Cit., p.165.

(⁴⁵) Ibid., p.167.

(⁴⁶) أبرمت المعاهدة في يوم 19 جويلية 1800، بين مصطفى باشا داي الجزائر شارل فرانسوا تانفيل المفوض العام للعلاقات الخارجية، تكونت هذه الهدنة من خمسة مواد. أنظر: جمال قنان، معاهدات الجزائر مع فرنسا 1619-1830، طبعة خاصة، وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007، صص. 339-340.

(⁴⁷) Herrmann, Op. Cit., pp.169-170.

(⁴⁸) Ibid, p. 171.

(⁴⁹) Ibid., p. 171.

(⁵⁰) Ibid., p. 172.

(⁵¹) اسمه الكامل: ميشيل أدريينزون دي رويتر (Michiel Adriaenszoon de Ruyter) خلال الفترة 1655-1664، قاد دي رويتر عدة حملات بحرية ضد السفن الجزائرية في إطار الصراع بين الأسطول الهولندي وإيالة الجزائر على طرق التجارة في البحر الأبيض المتوسط. تميزت هذه المواجهات بعمليات مطاردة متبادلة بين السفن الحربية الهولندية والبحارة الجزائريين، حيث سعى دي رويتر إلى حماية الملاحه الهولندية وتأمين مصالحها التجارية. حقق بعض النجاحات في تحرير بعض الأسرى. أنظر: Gérard van Kriken, Corsaires & marchands. Les relations entre Alger et les Pays-Bas 1604-1830, edition Bouchene Paris, 2002, p.52 & suiv.

(⁵²) Herrmann, pp. 172-173.

(⁵³) Ibid., p. 173.

(⁵⁴) تمت المعاهدة بعد مفاوضات بين إيالة الجزائر والولايات المتحدة الهولندية بعد تعثر المفاوضات الأنغلو-جزائرية، حيث تولى مفوضان هولنديان هما توماس هيس (Thomas Hees) وجاكوب دي باز (Jacob de Paz)، بدعم من ديفيد كوهين، التفاوض مع السلطات الجزائرية. عُرضت هدايا كبيرة للحصول على الصلح، شملت مدافع وذخائر، فتم توقيع المعاهدة في 29 أبريل 1679. نصّت على حماية التجارة وتنظيم مسألة رفع العلم. أرسلت نسخ منها بلغات متعددة، لكن التصديق تأخر إلى غاية وصول الهدايا في أبريل 1680، وخلال ذلك استمرت الغارات البحرية. وبعد تسليم المدافع تم تثبيت الصلح، رغم اعتراضات فرنسية شديدة. أنظر:

Guillaume Calafat. Les interprètes de la diplomatie en Méditerranée. Jocelyne Dakhli; Wolfgang Kaiser. Les Musulmans dans l'histoire de l'Europe : tome 2, Passages et contacts en Méditerranée, Albin Michel, pp.371- 410, 2013, 978-2226209115. (halshs-02895582), pp.405-408.

(⁵⁵) Herrmann, pp. 173-174.

(⁵⁶) Ibid., pp. 174-175.

(⁵⁷) Ibid., p. 175-176.

(⁵⁸) Ibid., p. 177.

(⁵⁹) شهدت العلاقات بين إنجلترا وإيالة الجزائر توترًا متصاعدًا خلال الفترة 1580-1620، دفع إنجلترا إلى اللجوء للقوة، حيث قاد روبرت مانسل (Robert Mansell) حملتين ضد مدينة الجزائر سنتي 1620 و1621 بهدف القضاء على النشاط البحري الجزائري، لكنهما باءتا بالفشل. إثر ذلك، اتجهت إنجلترا إلى التفاوض، فكلفت سفيرها في Istanbul Thomas Roe، الذي نجح بالتنسيق مع الدولة العثمانية في إبرام معاهدة سنة 1622، تضمنت خمسة بنود لتنظيم الملاحة والتجارة وحل قضية الأسرى. أنظر: عبد القادر فكاي، أول معاهدة بين إيالة الجزائر وإنجلترا 1622، مجلة العلماء العرب للعلوم الإنسانية والاجتماعية، دورية علمية محكمة تصدر عن المجلس الأعلى للعلماء العرب، المجلد 1، العدد 1، يوليو (تموز) 2021، صص 181-210.

(⁶⁰) في 17 جوان 1631 قاد مراد رايس (Murad Reis) أسطولاً جزائرياً من سفينتين نحو سواحل إيرلندا (Ireland)، فاعترض سفناً قرب دارتموث (Dartmouth) وكينسال (Kinsale)، وفي 19 جوان هاجم بالتيمور (Baltimore) ليلاً. دخل المدينة مستعيقاً بدليل، وهاجم القرى المجاورة، وأسر عدداً من السكان من رجال ونساء وأطفال، قبل أن ينسحب بهم نحو الجزائر. أنظر: قرباش بلقاسم، الغارات الجزائرية على المحيط الأطلسي 1627-1631 أيسلاندا و أيرلاندا أنموذجا، مجلة البحوث التاريخية، العدد2، المجلد 2، 08-03-2018، صص.70-71.

(⁶¹) Herrmann, p. 177.

(⁶²) Ibid., p. 177-178.

(⁶³) Ibid., p. 178.

(⁶⁴) تتعلق الحادثة بحملة بحرية قادها الأميرال الإنجليزي إدوارد سبراغ (Edward Spragge) على بجاية سنة 1671. تمكنت قواته من اقتحام الميناء بعد قطع الحاجز الدفاعي، مما أدى إلى تدمير أسطول جزائري يضم سبع سفن حربية. شكلت هذه الضربة خسارة كبيرة للجزائر وأثارت اضطرابات سياسية في العاصمة، كما عززت النفوذ البحري لإنجلترا في غرب البحر الأبيض المتوسط. أنظر:

Julian Stafford Corbett, England in the Mediterranean: A Study of the Rise and Influence of British Power within the Straits, 1603–1713, vol. II, Londres, Longmans, Green, and Co., New York et Bombay, 1904, pp.70-71.

(⁶⁵) Herrmann, p. 178–179.

(⁶⁶) Ibid., pp. 179–180.

(⁶⁷) بعد نجاح السويد في إبرام معاهدة سلم مع الجزائر سنة 1729 سعت الدانمارك إلى اتباع نهج مماثل لتعزيز تجارتها وحماية سفنها في المتوسط بدأت محاولاتها منذ 1736 عبر كريستيان هني (Christian Hennie) وكيل صندوق العبيد (Fund Slave) ثم ألكسندر روس (Alexander Ross) وأخيراً جان جورج هانسن (Jean George Hansen) ما بين 1744 و 1746 لتتوج بمعاهدة 1746. أنظر:

Carl Frederik Wandel, Danmark og Barbareskerne 1746-1845, Kommission Hos Jacob Lund Blanco Lunos Bogtilykkelil, København, 1919, pp. 6-

(⁶⁸) Herrmann, p. 181.

(⁶⁹) Ibid., p. 182.

(⁷⁰) Ibid., p. 183.

(⁷¹) سعت السويد إلى عقد معاهدة سلام مع الجزائر منذ منتصف القرن السابع عشر لحماية تجارتها في البحر المتوسط. فشلت بعثات مبكرة مثل مهمة هنريك أزييفيدا (Henrik Azeveda) سنة 1667 ومحاولة القبطان باكمان (Backman) سنة 1669 بسبب رفض شروط الدول البربرية. أعاد القنصل باول لوشنر (Paul Lochner) ما بين 1726–1722 طرح المبادرة من ليفورنو (Livorno)، لكنها تعثرت بسبب ضعف النتائج والأزمات المالية. لاحقاً قاد جورج لوغي (George Logie) ويوهان فون أوتفال (Johan von Utfall) مفاوضات سرية بدعم البرلمان والتجار، إلى أن توصلت السويد والجزائر إلى معاهدة سلام وتجارة سنة 1729.

(⁷²) Herrmann, p. 184.

(⁷³) Ibid., p. 184.

(⁷⁴) بعدما توفي الداوي محمد سنة 1791 بعد حكم دام 23 عامًا، خلفه حسن باشا الذي صعد الضغط على السويد ورفع مطالب مالية جديدة وشنّ حرباً وطرّد القنصل السويدي. لكن تحذيرات الشبكة القنصلية في المتوسط حالت دون أسر أي سفينة سويدية، ما أدى إلى فشل القراصنة وازدياد استياء الداوي. في سنة 1792 وصل ماتياش شيلدبراند (Matthias Skjöldebrand) إلى الجزائر للتفاوض، وطالب حسن باشا بهدايا وأسلحة، ثم خُفّضت المطالب بوساطة بكري (Bakri). وانتهت المفاوضات بتجديد معاهدة 1729، مع فرض إتالة سنوية لحماية التجارة في البحر المتوسط. أنظر

Kreüger, J. H., Sveriges förhållanden till Barbaresk Staterna i Afrika , P. A. Norstedt & Söners, Stockholm, 1856, [Vol. 1[FÖRSTA DELEN pp.257-259.

(⁷⁵) Herrmann, p. 184.

(⁷⁶) Ibid., p. 186.

(⁷⁷) Ibid., p. 186.

(⁷⁸) أبرمت المعاهدة الجزائرية-البندقية سنة 1763 بعد مفاوضات طويلة فاشلة بدأت منذ 1720 ومحاولات عدة قادها جيرفازوني قيتانو (Gervasoni Gaetano) ، وأسفرت عن اتفاق تجاري وبحري بين الطرفين. نصت على دفع البندقية 10 (Venise) آلاف سكين سنوياً وتقديم هدايا وأسرى، كما حددت الرسوم الجمركية بـ 5 بالمائة ومنحت الامتيازات الدبلوماسية والحصانة للقنصل، مع منع السفن الجزائرية من دخول بحر الأدرياتيك (Adriatique) ، مما رسخ السلام البحري بين الطرفين.

(⁷⁹) Herrmann p. 186.

(⁸⁰) قامت دوقية توسكانا (Toscana) سنة 1604 بشن حملة بحرية على ميناء الجزائر (Alger) ضمن صراعها مع إيالة الجزائر (Reggenza di Algeri) في غرب البحر الأبيض المتوسط. هدفت العملية إلى تدمير الأسطول الجزائري بقيادة مراد رايس (Amuratt Rais) عبر هجوم ليلي منسق قاده كوزيمو أنجيليني (Cosimo Angelini) بدعم ريتشارد غيفورد (Richard Gifford). أسفرت الحملة عن إحراق عدة غاليات جزائرية داخل الميناء، وقد ردت الجزائر بإجراءات انتقامية ضد السفن الإنجليزية (Inghilterra) ، مما أبرز تصاعد التنافس البحري وتداخل المصالح الأوروبية في المتوسط خلال القرن السابع عشر. أنظر:

Relazione dell'Abbruciamento delle Galere nel Porto di Algieri, fatto dal Capitano Roberto Gifford Inglese, la notte del Martedì Santo, a di 13 di Aprile. Firenze: Stamperia del Sermartelli, 1604.

وفي سنة 1607 قامت دوقية توسكانا (Toscana) بقيادة كوزيمو أنجيليني (Cosimo Angelini) بحملة بحرية ضد مدينة عنابة (Annaba) رداً على هجمات قرصنة إيالة الجزائر (Reggenza di Algeri) على فرسان سانتو ستيفانو (Santo Stefano) وبعد تحضيرات عسكرية دقيقة في ميناء ليفورنو (Livorno) وتنسيق بقيادة جاكوبو إنغيرامي (Jacopo Inghirami) وسيلفيو بيكولومي (Silvio Piccolomini) ، تحرك أسطول يضم سفناً وجنوداً من النبلاء الأوروبيين. نزلت القوات قرب المدينة المحصنة وخاضت حصاراً عنيفاً ضد الإنكشارية ، وتمكنت من اقتحام القلعة ورفع الرايات ما أدى إلى سقوط المدينة وغنائم وأسرى، قبل انسحاب القوات إلى إيطاليا أنظر:

Viage y saco de la ciudad de Bona en Barberia, hecha por las galeras del Duque de Florencia y sus cavalleros del orden de San Estevan, a 16 de Setiembre año 1607, Barcelona: Casa de Ioan Amello, 1607.

(⁸¹) Herrmann, Op. Cit., p. 187.

(⁸²) Ibid., p. 188.

(⁸³) تُعد معاهدة السلام بين إيالة الجزائر والإمبراطورية النمساوية، الموقعة في 8 أكتوبر 1748م في عهد الإمبراطور فرانز الأول (Franz I) والإمبراطورة ماري تيريزا (Maria Theresa) ، نموذجاً متكاملًا للمعاهدات. إذ تضمنت 22 مادة. تناولت تنظيم العلاقات السياسية والتجارية والبحرية، وضمان أمن الملاحة، وحقوق الرعايا والأسرى، وصلاحيات القنصل، وآليات فض النزاعات. كما أكدت على حرية التجارة، وحماية السفن، واستمرار السلم، مع تحديد إجراءات دقيقة للتعامل في حالات الخرق، بما يضمن استقرار العلاقات بين الطرفين.

(⁸⁴) Herrmann, p.188.

(85) عُقدت معاهدة كوجوك كايبارجه (Frieden von Kainardschi) في 21 يوليو/تموز 1774، عقب انتهاء الحرب الروسية-العثمانية (1768-1774)، بين الإمبراطورية العثمانية والإمبراطورية الروسية. منحت المعاهدة لروسيا امتيازات استراتيجية مهمة، أبرزها حرية الملاحة في البحر الأسود وحق حماية الرعايا الأرثوذكس داخل الدولة العثمانية.

Herrmann, p.188. (86)

Ibid., p.188. (87)

(88) نشأت الرابطة الهانزية (Hanseatic League) في القرن الثاني عشر، حيث تُعدّ إعادة تأسيس مدينة لوبيك (Lübeck) حوالي سنة 1159م البداية الفعلية لنواتها التجارية، ثم تطورت تدريجيًا حتى شهدت أول تحالف موثق عام 1241م بين لوبيك (Lübeck) وهامبورغ (Hamburg)، وهو ما مثّل خطوة تأسيسية مهمة. توسعت لاحقًا لتشمل حوالي 80 مدينة تجارية في أوجها، موزعة عبر شمال أوروبا وامتدت شبكتها إلى نحو 10 دول حديثة تقريبًا، من بينها ألمانيا (Germany)، بلجيكا (Belgium)، هولندا (Netherlands)، إنجلترا (England)، الدنمارك (Denmark)، السويد (Sweden)، النرويج (Norway)، روسيا (Russia)، وبولندا (Poland). وسيطرت على طرق التجارة نحو لندن (London) وبروج (Bruges). ازدهرت بين القرنين 14 و15 بفضل قوتها البحرية والاقتصادية، ثم بدأت بالانحسار مع صعود الدول القومية وفقدان امتيازاتها التجارية، حتى تفككت نهائيًا في القرن السابع عشر، حيث عُقدت آخر اجتماع لها في مدينة لوبيك سنة 1669. أنظر:

Helen Zimmern, The Hansa Towns. London: T. Fisher Unwin, G. P. [Putnam's Sons, New York: MDCCCLXXXIX], p. 11 and following 1889 pages.

Herrmann, p.189. (89)

Ibid., p.189. (90)

(91) شهدت المواجهات البحرية بين الجزائر ومدينة هامبورغ (Hamburg) منذ مطلع القرن السابع عشر سلسلة من الصراعات المتقطعة في كلّ من البحر المتوسط والمحيط الأطلسي، اتسمت بهجمات على السفن التجارية وأسر أعداد كبيرة من البحارة. وفي سنة 1624 أنشأت هامبورغ ما عُرف بـ"صندوق العبد" المخصص لاقْتداء الأسرى. ومع الفترة 1747-1719 تصاعدت حدة العمليات البحرية الجزائرية ضد الملاحه الهامبورغية، حيث تم أسر آلاف البحارة في مناطق قريبة من إنجلترا (England)، والبرتغال (Portugal)، وجزر سيلبي (Scilly Islands). كما سُجلت حوادث خطف أخرى بين 1739-1725 نُقل خلالها بحارة إلى الجزائر (Algiers) عبر مصب نهر فيزر (Weser). وفي عامي 1746-1747 فشلت محاولات حماية القوافل البحرية رغم إرسال سفن حربية، مما دفع هولندا (Netherlands) والدنمارك (Denmark) والسويد (Sweden) إلى التدخل عبر قنوات دبلوماسية ومالية لاقْتداء الأسرى.

(92) بعد مفاوضات استمرت سنوات بواسطة فرنسية تم التوصل إلى معاهدة سلام وتجارة بين إيالة الجزائر ومدينة هامبورغ (Hamburg) بتاريخ 22 فبراير 1751. أثارت هذه المعاهدة قلق إسبانيا (Spain)، بسبب استمرار تزويد إيالة الجزائر (Algiers) بالمواد الحربية التي اعتبرتها تهديدًا لمصالحها في غرب المتوسط. فمارست مدريد ضغطًا دبلوماسيًا واقتصاديًا شديدًا، وأصدر الملك Fernando VI مرسومًا سنة 1751 حظر بموجبه تجارة هامبورغ في الموانئ الإسبانية. ونتيجة هذه الضغوط والتوازنات الأوروبية، اضطرت هامبورغ سنة 1752 إلى التراجع وإلغاء المعاهدة رسميًا، فكاير، معاهدات الجائر مع هامبورغ... صص. 104-106.

(⁹³) Herrmann, p.190.

(⁹⁴) Ibid.,190-191.